

التعليم الاول

كيف نشأ وتدرج في مصر

مقدم: التعليم الاول هو المرحلة الاولى للطفل . والاساس المتين الذي يبنى عليه مستقبله . والدعامة التي لا بد من مرور الجميع عليها . وتشييدهم البناء على قوائمها . فالكل مدبّن له بالفضل . ما بين عظيم وحقيق وكبير وصغير اللهم الا من عرف بنكران الجليل .

اهتم قدماء المصريين بتعليم أبنائهم منذ نعومة أظفارهم فسيب ذلك رقى البلاد وانتشار المعارف في العصور الاولى من القرن العاشر إلى القرن العشرين قبل المسيح فكانت مصر تضيء العالم بأمره بأنوار مدنيها وتفتخر بكثرة متعلّميها وفلاسفتها وعظم شأن أدبائها وساسستها مما أوجب احتفاء الرؤوس احتراماً لتلك المدنية واعتزازاً بما قد أغدته مصر من الخير على نبي الانسان . ولكن للأسف بادت تلك المدنية واختفت المعارف المصرية بدخول الأمم الفاتحة .

وجاء دور الاسلام وما بعده حتى زمن محمد علي باشا الكبير وكان عدد المدارس والجامعات إلى هذا الوقت لا يتجاوز العقد الثاني إلا أنها كانت فسيحة الأرجاء عظيمة الموارد يرثمها الطلاب من جميع الجهات المالية لتلقى العلم من مبدئه إلى نهايته . وعند تولى المغفور له محمد علي باشا وأمس الأسرة المالكة في مصر اهتم بالتعليم وأكثرت من فتح المدارس والمكاتب وكانت الحكومة تتولى أمر الانفاق على جميع التلاميذ من غذا . ومسكن وملبس ومع ذلك فقد كان الأهالي لا يرغبون كثيراً في التعليم رغم امتيازاته السابقة وكثيراً ما اضطرت الحكومة إلى أخذ أولاد المصريين قهراً لتعليمهم ولانفت الحكومة أكبر صعوبة في تعليم البنات حيث لا يصادف قبولاً مطلقاً في ذلك العصر ولذلك اضطرت محمد علي إلى إصدار أمره الكريم بشراء عشرين جوار سودانيات صغيرات السن لتلقى فن الولادة

ثم كان عهد ابراهيم باشا قصيراً وجاء بعده عباس باشا الأول سنة ١٨٤٨ فهدم ما بناه جده العظيم وأغلق المدارس والمكاتب وفي سنة ١٨٥٤ تولى سعيد باشا ثم بعده في سنة ١٨٦٣ اسماعيل باشا فشرع سنة توليته في فتح المدارس من جديد لئلا تنقر التعليم وإزالة الأمية ووقف أطيان تفتيش الرادي وقدرها ٢٢ ألف فدان لا تشاء مدارس ومكاتب بالأقاليم

وفي أبريل سنة ١٨٦٨ شكلت لجنة من معظم رؤساء الحكومة للنظر في تعميم التعليم تدريجاً بالديار المصرية. فقسمت المدارس الى ثلاثة أقسام: (١) مكاتب المدن الكبيرة (٢) مكاتب القرى والنواحي (٣) المدارس المركزية التي تنشأ في مراكز المديرية. وفي شهر مايو من السنة نفسها صدر الأمر الكريم باعتماد هذا القرار وتنفيذه. فبلغ بذلك عدد المدارس الأولية حتى سنة ١٨٧٢ (٤٦٩٦) مدرسة.

ثم تولى توفيق باشا فأمر في سنة ١٨٨٠ بتشكيل مجلس للنظر في حالة التعليم في مصر بناً على طلب ناظر المعارف اذ ذاك. فبحث المجلس في إحصاء أعداد المتعلمين وقارنه بسكان القطر الذي كان حينذاك ٥٥١٠٢٨٣ نسمة وقرر تحسين التعليم الابتدائي وتوسيع التعليم الأول وحوله ثلاثة أنواع:-

(١) بنشأ مكتب من الدرجة الثالثة في كل قرية يبلغ عدد سكانها من ألفين إلى خمسة آلاف نفس ويعلم فيه القرآن الكريم والدين والقراءة والكتابة والقواعد الأربع الأصلية في الحساب ويدرب التلاميذ على الموازين والمقاييس ويعطون بعض الملاحظات في مبادئ جغرافية مصر وقانون الصحة ويدبر كل مكتب (مدرسة أولية) من هذه المكاتب مؤدب واحد ما لم يتجاوز عدد التلاميذ ٤٠ تلميذاً.

(٢) وينشأ مكتب من الدرجة الثانية في كل مركز أو مدينة يبلغ عدد أهلها من خمسة آلاف إلى عشرة آلاف نفس يعلم فيه زيادة عما في مكتب الدرجة الثالثة تاريخ الوطن وبعض مبادئ علم التاريخ الطبيعي وتربينات عملية على قياس الخطوط والسطوح والأجسام البسيطة ويكون بكل مكتب فرقان ممتازان ومدرسان.

(٣) وينشأ مكتب من الدرجة الأولى بمصر والاسكندرية وفي كل بندر من بنادر المديرية وفي كل بلد من البلاد المهمة التي يبلغ عدد سكانها عشرة آلاف فأكثر لأعداد تلاميذ للتعليم النجوى (الثانوي) فإذا لم يرد من أهم الدراسة يمثل هذا المكتب الالتحاق بالمدارس الثانوية وكان يرغب في الاستمرار في الدراسة ليصل إلى درجة عالية في التعليم فتحت له ولأمثاله مدارس تعلم فيها المساحنة والزراعة والتاريخ الطبيعي المطبق على الزراعة إذا كانوا من جهة يشتغل أهلها بالزراعة. أما إذا كانوا من جهات تقع فيها دائرة التجارة أنشئت لهم مدارس يعلم فيها الحساب التجاري وحسن الخط ومسك الدفاتر كما تعطى لهم بعض ملاحظات في التجارة والصناعة.

وقد أشارت اللجنة بعدم الانساع في فتح هذه (المكاتب) المدارس الأولية دفعة واحدة لأن هذا يضر بذلك المشروع المهم الذي عليه عمار البلاد فانه يلزم قبل كل شيء ترشيح مدرسين مستعدين يكونون جديرين بهذا الاسم وقد تحققت ذلك

بفتح مدارس المعلمين الأولية فيما بعد. ثم اعتمد الخديوي قرارات هذه اللجنة واستمرت الحكومة تنفذ تلك القرارات بقدر الامكان وفي يناير سنة ١٨٩٢ تولى الحكم سمو الخديوي عباس حلمي الثاني السابق وفي ايامه اقبل الاهالي على التعليم وانتشفت مدارس المعلمين والمعلمات الأولية لتخرج المدرسين الفنيين واشترفت الوزارة على المدارس الأولية الحرة وعملت لانحة لامتحان معلمها واستمر العمل بها الى أن ألغيت بلانحة امتحان شهادة الكفاءة للتعليم الأول سنة ١٩١١

التعليم الأول في عهده الأخير

من ثلث قرن تخريباً شعرت الأمة بحاجة الى نشر التعليم بين مختلف طبقاتها وذلك عند ظهور نتيجة عملية الاحصاء التي أجريت وقتئذ والتي دللت على أن نسبة الأميين الى عدد سكان القطر تبلغ نحو ٩٤ ٪ ولهذا قامت الأمة متكاتفه في سنة ١٩٠٩ بجمع المال من أيدي المتبرعين فبوي المروءة لأقامة المدارس الأولية وتعميمها في البلاد للقضاء على مرض الأمية المتفشى بينها وبحوار الجهل الملازم لأفرادها وجاراتها. غير أنه مع الأسف الشديد لم تتم تلك الحركة المباركة ولم تزل كذلك حتى صدر قانون بحالس المدرسيات سنة ١٩٠٩ ففتيت بعض تلك المجالس هذه الأمية وأحلتها عاهاً من الاعتبار بما فرضة من الضريبة الإضافية التي خصص منها ٧٠ ٪ لنشر التعليم الأول ولكنها طمحت الى ما هو أرقى من التعليم الأول وصرفت كثيراً من جهودها في إنشاء صنوف التعليم الأخرى من ابتدائية وصناعية وزراعية ولهذا لم يكن للتعليم الأول نصيبه الذي يستحقه من عنايتها

ولكن وزارة المعارف لم تغفل حاجة البلاد الماسة الى هذا النوع من التعليم حتى ترفع رأس مصر عالياً بين الأمم الحية فقامت بدورها وألفت لجنة في سنة ١٩١٤ لبحث هذا الموضوع فصرفت هذه اللجنة جهوداً طويلة قيمة ورأت أن هذا المشروع الجليل يكافئ خزانة الدولة ٢٠١٩٥٠٠٠ جنيه لتعليم ١٠ ٪ من السكان والاضخامة المبلغ في نظرهم قامت حول المشروع ضجة وجعلته في ذوايا النسيان. ومع ذلك فقد باع عدد المدارس الى ذلك الوقت (٤٢٤٦) مدرسة أولية

مدارس المشروع

بعد ذلك تبسم له القدر بعد عبوسه وأتاح الله له عهد جلالة مولانا الملك فؤاد الأول فخرج في رحابه وترعرع في ظلاله وكتبته له من جديد بحقيقة الوجود والخلود

فأقر حفظه الله ١٠٠ ألف جنيه لتبني التعليم الأولي تأسس بها أكثر من مائة مدرسة أطلق عليها اسم (مدارس المشروع) يعلم فيها القرآن الكريم والدين والحساب واللغة العربية وتقويم البلدان والرسم والصحة والأشياء والحرية الوطنية والبدنية وتدريب المنزل على نظام ما كان يعلم في المدارس الأولية التي كانت قبلها والتي عرفت (بالقديم).

المدارس الإلزامية

ثم أشار جلالة على وزارة المعارف بدراسة هذا المشروع قدرسته من جديد ووضعت في سنة ١٩٢٥ مشروعاً لتعميم التعليم الأولي في مدى عشر سنوات إلى ١٥ سنة. وعلى أسس هذا المشروع أنشئت بالفعل ٧٨٠ مدرسة ثم أعقبها إنشاء ٤٢٠ مدرسة أخرى في العام التالي وقد أطلق على هذا النوع (المدارس الأولية الإلزامية) وقد تقرر أن يعلم في هذه المدارس زيادة عما يدرس بمدارس المشروع والقديم التاريخ ومبادئ العلوم وبسائط الهندسة والرسم بتوسع

التعليم الأولي وعلاقته ذلك بمعلية

في سنة ١٩٢٧ قورنت نسب المتعلمين إلى سكان القطر فبين أنها كانت ٤ ٪ في سنة ١٩٠٧ ثم ٧,٩ ٪ في سنة ١٩١٧ ثم ١١,٨ ٪ في سنة ١٩٢٧ مع أن عدد السكان في ازدياد. عند ذلك ثبت للجميع نفع التعليم الأولي ودانوا لرجاله بالفضل وقدموا لاسانذته التناء والشكر

وفي تلك السنة أعادت الوزارة نظر مشروع تعميم التعليم الأولي فعدلت بعض فواعده وبلغت نفقات تنفيذه نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات لتعليم جميع الأفراد

الالتزم بالتعليم تنفيذاً للدستور

وفي سنة ١٩٢٢ أراد جلالة الملك الساعر على مصالح الرعية الكمال لمشروع التعليم الأولي فأمر أمره الله أن تقرر سياسة ثابتة للتعليم الأولي يترتب عليها تعميمه في جميع جهات القطر بعد أن توفر المدرسون الصالحون وأصبحت البلاد في أشد الحاجة إلى تعميم هذا النوع من التعليم.

فقامت وزارة المعارف هذا العام بتقديم مشروع قانون التعليم الأولي إلى البرلمان تنفيذاً للادة ١٩ من الدستور التي تحتم التعليم الأولي على المصريين من تمام سن السابعة إلى الثانية عشر من العمر فأقره رجال البرلمان وصدر به مرسوم ملكي في شهر يونيه سنة ١٩٢٣

وقد رأت الوزارة تنفيذاً للقانون تحويل جميع المدارس القديمة والمشروع ومدارس مجالس المدرجات إلى نظام التعليم الإلزامي حتى يكون نصيب جميع المصريين من التعليم واحداً. وطلبت كذلك حصر عدد الأطفال الذين ينطبق عليهم القانون لتنفيذه فيهم

أدام الله جلالة مولانا الملك ووفق ولاية الأمور إلى ما فيه مصلحة البلاد

عبد القادر إبراهيم حجاج
المدرس بملاحقة المعلمين بالمينا

الزملاء في المدرسة

المدرسة هيكل مقدس يعمل كل من فيه على خير النشئ، وسعادته وهيبة المدرسة إذا اتحدت وتعاونت فأفرادها لن يكونوا قد التزموا طريقة معينة، وإنما اتبعوا المائدة التي يجب أن يكونوا عليها، وبقيت أن نفرقهم أكبر عامل قيام مشا كل وإيجاد صعوبات وتكون الضحية الوحيدة هي طريقة تعليم الناشئة - ولست أعدد الواقع والحقيقة إن حملت رئيس المدرسة تبعه كل ما يثار بين جدران مدرسته من غبار إذ ليست مهمته تنحصر في مكانية الجهات الرئيسية وعمل بعض جداول مدرسية تحسب بل عليه أيضاً أن يوسر زملاءه ويتعرف بموالمهم ويوجههم دائماً إلى الوجهة الصحيحة اتنافة. وليضع الرئيس نصب عينيه ما أشار به رجال التربية من حفظ الملائق بينه وبين المدرسين فهم عونه في الفصول الدراسية المختلفة فلا يألو جهداً في احترامهم ومديد المعونة إليهم في كل ما يقوم أخلاق التلاميذ فيعزز سلطتهم ويقوى نفوذهم، ويجب ألا يفعل ما يقلل من هيبتهم في أعين التلاميذ أو يقوض أركان سيطرتهم وأن يذكر دائماً أنه يؤدي لهم من الاحترام ما يجب أن يؤدوا له. وكلما كان محافظاً على العلاقات الطيبة بالمعلمين سول عليهم جميعاً القيام بمهمتهم الشاقة على أكمل وجه - أما إذا انساق إلى الخيالات جرباً وراء شرف كاذب محقوت، فهو بهذا قد جنى على نفسه وعلى التلاميذ بما يجده من انقسام بين الموظفين عبداً فريقاً على آخر أيها الرفاق الأعزاء رؤساء ومعلمين. يجب أن نكون في العمل يداً واحدة فلياً وقالبا كي يستفيد التلاميذ بأكبر فسط من التعليم والتربية والتدريب فتصوغ من ذلك المعجن الرغوة رجالاً يكونون عتدة المستقبل ورجال الغد لتفخر بهم مصر النامضة -

حسن عبد الحافظ عجمي

المدرس بمدرسة الجالية الأثرابية بالقاهرة